الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية السابعة (2016-2018)- السنة الثانية 2017- الدورة البرلمانية العادية (2017 -2018) - العدد: 5

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 20 صفر 1439

الموافق 9 نوفمبر 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 22 ربيع الأول 1439

الموافق 10 ديسمبر 2017

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الثامنة** ..... **ص** 03

• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الخميس 20 صفر 1439
الموافق 9 نوفمبر 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير الثقافة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وإبداء الارتياح للقاء واستئناف الأشغال ضمن هيئتنا مجددا؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم جملة من الأسئلة الشفوية التي تقدم بها السيدات والسادة أعضاء المجلس وسماع ردود السيدة والسادة أعضاء الحكومة.

بودي في بداية هذه الجلسة أن أذكر فقط بأن النظام الداخلي قد دخل حيز التنفيذ وعلى الجميع التقيد به.

ولهذا بودي أن يعمل السائل والمسؤول في نطاق ما هو محدد قانونا وتجاوزا هذه المرة، وحتى لا ألام أو يقال عني إنني أطبق القانون تطبيقا صارما، أقول سوف أكون متساهلا ولكن في تطبيق هذه المادة الخاصة بالمدة المحددة لكل من الحكومة والأعضاء، أطلب منهم أن يكونوا مختصرين وليقتربوا من الوقت المحدد، ولكن اعتبارا من جلسة الأسئلة الشفوية القادمة سوف أكون صارما في تطبيق القانون ومعذرة على إبداء هذه الملاحظة؛ السائل الأول المسجل في قائمة المتدخلين في الأسئلة الشفوية هو السيد محمد بوبطيمة وقطاع الطاقة.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، أستسمحكم قبل تقديم سؤالي الموجه إلى معالي وزير الطاقة، أن أتوجه إلى كافة الشعب الجزائري وإلى شخصكم الكريم وإلى كل الحاضرين معنا بأحر التهاني بمناسبة عيد الثورة – أول نوفمبر – راجيا من الله دوام الهناء والعافية والاستقرار للشعب الجزائري.

موضوع السؤال:

وطبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،

وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أتقدم إلى معالي وزير الطاقة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير،

لقد أصدرت وزارتكم المرسوم الوزاري التنفيذي رقم 10 ـ 95 المؤرخ في 01 ربيع الثاني 1431 الموافق لـ 17 مارس 2010، المادة 82 المتعلقة بالشركة الوطنية سونلغاز والذي بموجبه يطالب الزبائن بدفع مبالغ مالية مسبقة مقابل تركيب عداد الكهرباء أو الغاز، ويقوم المواطن الذي لا حول له ولا قوة في هذا المجال بالقيام بدفع مستحقات مالية مسبقة ودون أن يستهلك منها بل قبل أن يتم تركيب العداد أصلا.

ولقد ظهر التناقض بين ما احتواه هذا المرسوم وقانون المحاسبة العمومية رقم 90 ـ 21 المؤرخ في 1990/08/15 والقانون رقم 98 ـ 227 الذي يحدد صلاحيات الآمر بالصرف بالنسبة للمؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة.

ويظهر الإشكال في هذا الإطار أن الآمر بالصرف لا يمكنه أن يقوم بمثل هذه العملية المتنافية مع القانون أصلا حيث إن القاعدة تنص على أن التسديد يكون بعد إنجاز العمل المتفق عليه؛ وعليه، فكثيرا ما تبقى الأمور عالقة خاصة إذا ما كانت المبالغ المالية معتبرة.

سؤالنا هو: ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لإصلاح هذا التناقض غير القانوني؟

السلام عليكم، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم.

أود في البداية أن أشكر السيد محمد بوبطيمة على اهتمامه بانشغالات المواطنين وعلى سؤاله الذي أثار من خلاله التناقض الموجود بين الدفع المسبق على استهلاك الكهرباء والغاز الذي تنص عليه المادة 82 من المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 95 المؤرخ في 17 مارس 2010 وبين قواعد المحاسبة العمومية الواردة في القانون رقم 90 ـ 21 والمرسوم التنفيذي رقم 98 ـ 227.

وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يسعدني أن أخبركم بأن أشغال الربط سواء كان ربطا عاديا أو تمديدا يستلزم مشاركة طالب الربط، وهذا حسب نص المادتين 54 و69 من المرسوم التنفيذي 10 ـ 95 المؤرخ في 17 مارس 2010 المحدد للقواعد الاقتصادية لمستحقات الربط بالشبكات والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تموين الزبائن بالكهرباء والغاز.

وعليه، فإن زبون الضغط المنخفض يشارك بنسبة 65 ٪ في تكاليف الربط، أما زبائن الضغط المتوسط والعالي والجهد المتوسط والعالي فتكون مشاركتهم بنسبة 90 ٪.

تتم هذه المشاركة وفقا للطريقة القانونية المعمول بها والمذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 95 وحسب إجراءات ربط الزبائن المصادق عليها من قبل لجنة ضبط الكهرباء والغاز والتي تشترط المراحل التالية لجميع الزبائن.

1 ـ بالنسبة لزبائن الضغط المنخفض والجهد المنخفض يعني (المنازل):

ـ يجب على الزبون تقديم طلب التزويد بالطاقة للموزع،

ـ يقوم الموزع بإعداد دراسة من أجل ربط الزبون،

ـ يحدد الموزع التكلفة التي يجب على الزبون دفعها سواء في مرة واحدة أو على أقساط تقتطع من الفاتورة،

ـ بعد دفع التكاليف التقديرية يعني (Devis) أو بعد الاتفاق على الدفع بالتقسيط، يشرع الموزع في أشغال الربط، بواسطة مؤسسة إنجاز.

2 ـ بالنسبة لزبائن الجهد المتوسط العالي والضغط المتوسط والعالي:

ـ يجب على الزبون تقديم طلب التزويد بالطاقة للموزع،

ـ يقوم الموزع بإعداد دراسة من أجل ربط الزبون،

ـ يحدد الموزع التكلفة التي يجب على الزبون دفعها قبل انطلاق الأشغال، ويعتبر هذا التسبيق كضمان وتعهد من الزبون بأنه لا يتراجع عن قراره بتوصيله بشبكة الكهرباء والغاز،

ـ بعد دفع التكاليف التقديرية (Devis)، يشرع الموزع في

أشغال الربط، بواسطة مؤسسة إنجاز.

ـ بعد انتهاء الأشغال، يطلب من الزبون دفع تسبيق مقدما على الاستهلاك الذي يشكل ضمانا لما يعادل شهرًا واحدًا من استهلاكه للطاقة.

ـ بعد الدفع المسبق على الاستهلاك، يوضع الموزع في الخدمة عملية الربط بالشبكة.

للإشارة فإن الزبائن المزودين بالجهد والضغط المنخفض، أي الاستهلاك المنزلي، غير معنيين بالدفع المسبق عن الاستهلاك، أما فيما يخص الدفع للمساهمة في تكاليف الربط، فهناك تسهيلات للدفع بالتقسيط تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المالية لكل زبون.

من جهة أخرى، ووفقا للنصوص القانونية، فمن حق الموزع المطالبة بدفع المساهمة في تكاليف الربط مسبقا بما أنه سيلجأ إلى مؤسسة إنجاز للقيام بعملية الربط عن طريق المناقصة وبموجب عقد.

وهذه الإجراءات تنص عليها المادة 82 من المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 95 المؤرخ في 17 مارس 2010 الذي يحدد القواعد الاقتصادية لمستحقات الربط بالشبكة والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تموين الزبائن بالكهرباء والغاز.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

في الختام، يجب التذكير بأنه يمكن للزبائن الذين تحكمهم قواعد الصفقات العمومية أي المحاسبة العمومية تسجيل النفقات المتصلة بهذه الخدمات (الدفع المسبق) دون شرط شهادة الخدمة المنجزة أو الإيداع، وفقا للمذكرة أو المنشور الذي أصدرته وزارة المالية في تاريخ 08 مارس 2017، بموافقة السيد الوزير الأول، الموجه إلى جميع الإدارات والهيئات العمومية، والذي ينص على الالتزام بدفع تسبيق استهلاك الكهرباء والغاز من ميزانية الإدارات والهيئات العمومية.

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الطاقة؛ أعود فأسأل السيد محمد بوبطيمة إن كان يريد استخدام حقه في التعقيب؟

السيد محمد بوبطيمة: شكرا سيدي الرئيس.

نشكر معالي الوزير على الرد مع دعوتنا بالتوفيق والنجاح لهذا القطاع الذي يتطلب جهدا جبارا لمسايرة طموحات المواطن الجزائري ولكن في الحقيقة أردت توضيحًا أكثر إن كان بالإمكان، فالإشكال يطرح هنا سيدي الرئيس.

يظهر أن هناك تناقضًا بين المرسوم وقانون المحاسبة العمومية لأن الآمر بالصرف في المؤسسات العمومية عند إنجاز عمل معين لا يستطيع دفع مبالغ مالية دون القيام بالعمل، يعني المراقب المالي لا يترك الفاتورة تدفع على أساس أن الآمر بالصرف يقدم المبالغ المالية مقابل عمل أنجز، مؤسسة تطالب أن تقدم المال قبل أن تقوم بالعمل، هنا يكمن الإشكال وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة لك السيد وزير الطاقة.

السيد وزير الطاقة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة المحترم.

لدي التعليمة رقم 1535 الموجهة للمدراء الجهويين للميزانية بالاتصال مع المراقبين الماليين للولايات والمراقبين الماليين للبلديات، المراقبين الماليين للمؤسسات العمومية الاستشفائية والمراقبين الماليين لدى الوزارات.

إذن، تقول هذه التعليمة بأن شركة سونلغاز معفية من دفع الكفالة أو العربون وسيسمح لها بالدفع المسبق للأشغال وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع وننتقل إلى السيد بلقاسم قارة ليقدم سؤاله الشفوي.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد معالي وزير الطاقة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يعتبر إنجاز مشروع محطة تخزين الوقود بولاية المدية،

واحدا من المشاريع الاستراتيجية التي تعول عليها الولاية في تنميتها الاقتصادية، حيث تم تعيين الأرضية الخاصة بتاريخ 14 أوت 2016 على مستوى المنطقة الصناعية الجديدة بقصر البخاري، بمساحة تفوق الـ 50 هكتارا، ونظرا لأهمية المشروع وحيويته ليس فقط بالنسبة للولاية، بل للولايات المجاورة وما يتبع ذلك من تخفيف الضغط المفروض على محطة شفة بولاية البليدة، إضافة لما يوفره من مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي يساهم في تخفيف حدة البطالة عن المنطقة وتنميتها.

إلا أنه بقي حبيس الأدراج، دون أن يعرف طريقه للتجسيد.

السيد الوزير؛

ما هي الأسباب التي عطّلت إطلاق هذا المشروع الهام؟ وما هي الإجراءات التي تعتزم مصالحكم الوزارية اتخاذها لتجسيده على أرض الواقع؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم.

شكرا للسيد بلقاسم قارة، على سؤاله المتعلق بإنجاز مشروع مركز لتخزين الوقود بولاية المدية، وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يسعدني أن أعطيكم المعلومات التالية:

كما تعلمون، عرف الاستهلاك الوطني من الوقود زيادة كبيرة خلال الـ 10 سنوات الأخيرة، مسجلا ارتفاعًا سنويًا بحوالي 7 ٪.

وهذه الزيادة هي نتيجة لعدة عوامل، منها على الخصوص:

- ارتفاع حظيرة السيارات،
- تحسين مستوى المعيشة للمواطنين،
- انتعاش النشاط الاقتصادي في البلد،
- والمستوى المنخفض لأسعار الوقود.

ولتلبية الطلب المتزايد من الوقود وتحسين الخدمات المقدمة للمستهلك، وضع القطاع خطة تنموية على المدى المتوسط والبعيد، تهدف إلى زيادة قدرات الإنتاج والتخزين للمواد البترولية.

وبهذا الخصوص، قرر القطاع تطوير النشاطات التحويلية بإنهاء برنامج تأهيل وتحديث مصفاة الجزائر قبل نهاية شهر أكتوبر 2018 وإنجاز مصفاتين جديدتين بحاسي مسعود وتيارت، ستدخل في الخدمة في 2021 إن شاء الله.

وسترتفع قدرات التكرير في بلادنا بعد إنجاز هذه المصافي إلى أكثر من 40 مليون طن سنويا مما سيسمح لنا بتغطية كل احتياجات السوق الوطنية وتسويق الفائض.

وقد شرع القطاع كذلك في تنفيذ برنامجا طموحا للرفع من قدرات التخزين، سيسمح برفع الطاقة الإجمالية للتخزين من حوالي 600 ألف متر مكعب حاليا إلى حوالي مليونين (02) متر مكعب في 2021، وسيضمن لنا اكتفاء واستقلالية استهلاك لمدة 30 يوم بدلا من 12 يومًا حاليا.

وبهذا الخصوص، وفي إطار تنفيذ مخطط «التوزيع والتكرير» الذي تم إعداده تحسبا لإنجاز مصفاة جديدة في تيارت، سجلت نفطال في خطتها التنموية إنجاز مركز جهوي لتخزين الوقود بطاقة 40 ألف متر مكعب في المنطقة الوسطى من البلاد.

ومن أجل اختيار المكان المناسب، قامت نفطال بزيارة ستة (06) مواقع، إثنين (02) في ولاية الجلفة وأربعة (04) في ولاية المدية.

وبعد دراسة كل المعطيات، وقع الاختيار على المكان المسمى «الخاشم» الموجود في بلدية عين وسارة، ولاية الجلفة، قريب من الحدود مع ولاية المدية.

وقد تم اختيار هذا الموقع خاصة للأسباب التالية:

1 ـ المساحة تقدر بـ 10 هكتار، تقع بجنب مشروع السكة الحديدية في طور الإنجاز الخط الرابط الجلفة ـ بوغزول ـ المسيلة وتيسمسيلت.

2 ـ قرب الموقع من الطريق الوطني رقم واحد (01).

3 ـ سهولة تزويد المركز بأنبوب نقل المواد البترولية انطلاقا من مصفاة تيارت حوالي (159 كلم).

4 ـ يكون لهذا المركز طابع إقليمي بحيث يمون ولاية

الجلفة، وولاية المدية والولايات المجاورة بالوقود ويضمن لها اكتفاء واستقلالية استهلاك لمدة 30 يومًا.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أود في الختام أن أؤكد أمام مجلسكم الموقر بأن قطاع الطاقة، وتنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، يعمل من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتغطية احتياجات السوق الوطنية المتزايدة من الوقود، وهذا بإنجاز مشاريع ستسمح بزيادة قدرات الإنتاج والتخزين للمواد البترولية.

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الطاقة؛ الكلمة لك السيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي وزير الطاقة على عناصر الإجابة والتوضيحات التي جاء بها في الرد على السؤال المطروح، وفي الحقيقة هذا الطرح جاء في سياق التوجيه الاقتصادي للحكومة والذي يركز على البدائل الاستثمارية المنتجة وأهمية هذا المشروع التي تكمن في أبعاده الاقتصادية والتنموية والإستراتيجية مجتمعة وليس لولاية المدية فقط بل تتعداها إلى عدد من الولايات الوسطى على غرار ولاية تيسمسيلت، تيارت، البويرة، الجلفة والمسيلة والتي جاء في تجسيده سيضمن تموينها بالوقود ومشتقاتها النفطية بشكل مستمر وبدون ضغط في ظل تواجد ضمن شبكة مواصلات فعالة لقربه من الطريق السيار للهضاب العليا وخط السكك الحديدية، وما يترتب عن ذلك من تخفيف الضغط المفروض على محطة شفة بولاية البليدة التي تعتبر اليوم المموّن الأساسي لهذه الولاية بالوقود والمشتقات البترولية، ولعل ما يزيد من الجدوى الاقتصادية لإنجاز هذه المحطة قرب هذا المركز من خط الغاز القادم من حاسي الرمل والذي لا يبعد عن مكان المشروع إلا بكيلومترات قليلة، يضيف إلى ذلك قربه من المدينة الجديدة بلدية بوغزول مما يضيف إليها بعدًا استراتيجيا آخر؛ إضافة إلى ما سيوفره المشروع في حالة تجسيده لمناصب عمل مباشرة وغير مباشرة لهذه المنطقة وما يعنيه ذلك من مساهمة فعالة في التخفيف من حدة البطالة لشباب المنطقة والمساهمة الفعلية لتنميتها.

في الأخير أكرر شكري لمعالي الوزير على ما تفضل به من إجابة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: إذن، أظن أن التعقيب كان متشابها مع رد السيد الوزير وبذلك نكون قد أنهينا النقاش حول هذه القضية وننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد محمد رضا أوسهلة الذي ينوب عن زميله السيد عباس بوعمامة لطرح سؤاله الشفوي.

السيد محمد رضا أوسهلة (نيابة عن السيد عباس بوعمامة): بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.؛

نيابة عن الزميل بوعمامة عباس لطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الأشغال العمومية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور و المادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

إن المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة في قطاع الأشغال العمومية من إنجاز وفتح عدة طرق على المستوى الوطني، ساهم في تطوير عدة ولايات إلا أن بعض مناطق أقصى الجنوب لازالت معزولة رغم أن هناك بعض الطرق تمت لها الدراسة وهي ليس بمسافات كبيرة.

السؤال المطروح:

ـ ما هو مصير بعض الطرق التي كانت مسجلة في ولاية إليزي مثل طريق كل من قرية أفرا ـ تامجارت ـ وإميهرو رغم أن هناك دراسة تمت لهذه الطرقات؟

تقبلوا – معالي الوزير – فائق التقدير والاحترام.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة؛

الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيدة والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أشكر السيد محمد رضا أوسهلة على طرحه السؤال ومن خلاله إلى السيد بوعمامة عباس صاحب السؤال على طرحه لهذا الانشغال المتعلق بمصير الطرق التي كانت مسجلة في ولاية إليزي وقد خص بالذكر طريق كلاً من قرية أفرا، تامجارت وإميهرو.

قبل الإجابة السيد الرئيس، السادة المحترمون على هذا الانشغال، لا بأس أن أذكر بأهم ما تم إنجازه خلال السنوات الأخيرة بالولاية في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

ـ إنجاز طرق وطنية، ولائية وبلدية جديدة على مسافة 402 كلم في ولاية إليزي.

ـ تدعيم وتحديث الطرق الوطنية والولائية على مسافة 1491 كلم.

ـ فتح المسالك الأمنية للحدود البرية على مسافة 1482 كلم.

نحن نعرف بأن هناك برنامجًا خاصًا لتأمين الحدود على المستوى الوطني، يوجد قرابة 16500 كلم، يؤمن الحدود ويسهل على أفراد الجيش الوطني من الولوج ومن التحرك نحو الحدود لإعادة الانتشار وفي طريق هذا المسار فهو يلبي كذلك حاجة اجتماعية للموالين بالمناطق المعزولة في جنوبنا الكبير ثم تعبيد المسالك وإنجاز منشآت فنية والمتمثلة في جسر بإليزي فضلا عن ذلك استفادت ولاية إليزي من تدعيم المنشآت المطارية، كمطار جانت.

ـ إنجاز الأرضيات لهبوط المروحيات.

ـ بناء بيوت الصيانة بالطرق الوطنية.

يضاف إلى ذلك خاصة :

ـ تدعيم الطريق الوطني رقم 3 ب، والذي يطلق عليه طريق الطاسيلي والذي ينطلق من ولاية سكيكدة إلى غاية جانت.

ـ تدعيم الطريق الولائي رقم 3 أ، على مسافة 100 كلم.

ـ فتح وتعبيد المسالك الخاصة بالطريق الوطني رقم 55 ببرج الحواس ـ سيرنات ـ وادي أدلس باتجاه تمنراست على مسافة 150 كلم.

هذه بعض العمليات التي استفادت منها ولاية جانت دون الخوض في كل التفاصيل والعمليات التي استفادت منها على مدار الـ 10 سنوات الأخيرة.

بالعودة إلى سؤال السيد بوعمامة عباس، أعلمكم بما يأتي:

1) طريق قرية إميهرو:

هذا الطريق هو عبارة عن مسلك يربط بين الطريق الوطني رقم 3 وقرية إميهرو على مسافة 80 كلم ولعلمكم (قرية إميهرو تبعد عن مدينة إليزي بحوالي 230 كلم) بحيث تعتبر منطقة ذات تضاريس صعبة تتخللها عدة وديان مما أدى إلى صعوبة السير بهذه المسالك.

وعليه، اقترحنا في قانون المالية لسنة 2018 إنجاز هذا الطريق فتمت الموافقة المبدئية، إذن لدينا الموافقة المبدئية لطمأنة السيد بوعمامة، لدينا الموافقة المبدئية بعنوان السنة المالية المقبلة على إزالة النقاط السوداء الموجودة في المسلك، أي إنجاز الممرات المائية للوديان المتقاطعة مع المسلك وهي مرحلة ضرورية قبل مباشرة المراحل الأخرى المرتبطة بالإنجاز فلا يمكننا تصور الشروع في إنجاز الطريق والتكسية والتعبيد دون معالجة هذه النقطة وهذه المرحلة الحساسة والضرورية وهي ضرورة البدء بالمسالك كالجسور خاصة على مسافة هذا المسلك.

إذن، التسجيل يخص هذا الجزء ويقدر الغلاف المالي المبدئي المخصص له والموجود في قانون المالية لسنة 2018 بـ 300.000.000.00 دج أي 30 مليار سنتيم وبعد ذلك سوف نواصل إن شاء الله في اقتراحات أخرى بعنوان القوانين المالية القادمة لتسجيل عملية التكسية والتعبيد.

2) طريق قرية أفرا:

هذا الطريق هو عبارة عن مسلك يربط بين الطريق الوطني رقم 3 وقرية أفرا على مسافة 44 كلم (قرية أفرا تبعد عن مدينة إليزي 278 كلم)، تم التكفل به ضمن البرنامج الخاص لمناطق الجنوب ، بحيث أنجزت الأشغال البيضاء

بغلاف مالي مقدر بـ 357.025.500.00 دج أي 35 مليار سنتيم في شكل صفقتين وحاليا نحن في طور إنجاز الممرات المائية للوديان بغلاف مالي مقدر بـ 188.390.475.00 دج أي 18 مليار سنتيم في شكل 08 صفقات، كما أن المقاولات شرعت في توتيد المشروع وتموين الورشة بالمواد والعتاد اللازم للانطلاق في الأشغال؛ هذا بخصوص الأشغال البيضاء، انطلقنا في التكسية بالنسبة لغلاف الأساس وغلاف القاعدة، تبقى مسألة التعبيد للأسف كانت هذه المسألة مسجلة لكن شملتها عملية التجميد التي مست العديد من العمليات سواء في قطاع الأشغال العمومية أو في قطاعات أخرى وبما أنه لابد أن نحافظ على الأشغال التي قمنا بها إن لم نتابعها مباشرة في التكسية سوف تتلف وتكون إثرها الخسارة وكذلك نعتمد على هذه الحجة ونسعى إن شاء الله بكل إلحاح مع وزارة المالية من أجل رفع التجميد عن هذه العملية حفاظا على الطبقة التي تم إنجازها خاصة وأنه يعد من بين أولويات القطاع بالولاية.

3) طريق قرية تامجارت:

إن هذا الطريق هو عبارة عن مسلك يربط بين قرية أفرا وقرية تامجارت على مسافة 100 كلم (قرية تامجارت تبعد عن مدينة إليزي بحوالي 328 كلم)، تم التكفل بجزء منه على مسافة 20 كلم انطلاقا من قرية تامجارت ضمن البرنامج الخاص لمناطق الجنوب بحيث أنجزت الأشغال البيضاء بغلاف مالي مقدر بـ 159.999.840.00 دج حوالي 160 مليون دج (صفقة واحدة) والجزء الباقي على مسافة 80 كلم تم اقتراحه في قانون المالية لسنة 2018.

أما تزفيت الطريق لهذا الجزء على مسافة 20 كلم فهي مسجلة في مشروع ثاني، والذي كان كذلك موضوع تجميد والذي نسعى – إن شاء الله – بكل ما أوتينا من قوة وبكل إلحاح وانطلاقا من هذه المعطيات كوننا انطلقنا في جزء من الأشغال حتى نرفع التجميد.

هذا وستكون الزيارة التي سأقوم بها إلى ولاية إليزي في الأسابيع المقبلة فرصة للوقوف على مدى انشغالات واهتمامات المواطنين، وربما التركيز على هذه النقاط التي أثارها السيد العضو المحترم؛ شكرا السيد الرئيس، والسادة الأعضاء على اهتمامكم وحسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الاشغال العمومية والنقل؛ أعود فأسأل السيد محمد رضا أوسهلة... يبدو أن السيد أوسهلة ليست لديه تعقيبات على رد السيد الوزير.

نبقى دائما في قطاع الأشغال العمومية والنقل والكلمة للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير، نلاحظ أن الخدمات التي تقدمها الخطوط الجوية الجزائرية في السنوات الأخيرة لم تعد تلبي احتياجات المسافرين خاصة الصناعيين والمستثمرين منهم، بسبب التأخر الكبير الذي تعرفه مختلف رحلاتها، وهو ما يكلفها أحيانا خسائر فادحة نتيجة المنافسة التي تشهدها من قبل الخطوط الجوية الأخرى.

سيدي الوزير، ما هو عدد الطائرات التابعة لشركة الخطوط الجوية الجزائرية سواء المخصصة لنقل المسافرين أو لنقل البضائع؟ وما هي الاستراتيجية التي يعتمدها القطاع لتسهيل عمليات تصدير البضائع عن طريق النقل الجوي؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،
السيدة والسادة الوزراء،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
سلام الله عليكم.

في البداية أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد مصطفى جغدالي على طرحه الانشغال المتعلق بالخدمات التي تقدمها الخطوط الجوية الجزائرية والتي لم تعد تلبي – حسب ما تقدم به السيد العضو – احتياجات الصناعيين خاصة والمستثمرين بسبب التأخر الكبير الذي تسجله معظم رحلاتها – حسب دائما سؤال السيد العضو خاصة – في ظل بيئة تنافسية قوية، بالإضافة لاستفساره حول عدد الطائرات المخصصة لنقل المسافرين وكذا نقل البضائع والإستراتيجية المعتمدة لتسيير تصدير البضائع عن طريق النقل الجوي.

في هذا الإطار يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية: حقيقة عانت شركة الخطوط الجوية الجزائرية منذ السنوات الماضية من عدة مشاكل منعتها من أداء مهامها في أحسن الظروف بسبب نقص وسائل النقل، نقص عدد الطائرات والمنافسة من قبل الشركات الأجنبية، غير أنه وبفضل المجهودات الجبارة وخاصة بفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، باشرت شركة الخطوط الجوية الجزائرية منذ سنوات في إطار تحسين ظروف تنقل زبائنها وفي إعداد مخطط تطوير المؤسسة وذلك باقتناء 16 طائرة جديدة من مختلف الأحجام تستجيب للمعايير الدولية المطلوبة من ناحية السلامة وأمن الطيران والتي تضعها الشركة في صدارة أولوياتها، وهي تسعى دائما لتحسين نوعية خدماتها والرفع من مردوديتها والتكفل الأمثل بزبائنها سواء تعلق الأمر بالخطوط الداخلية أو الدولية.

لقد ارتفع – إذن – عدد طائرات شركة الخطوط الجوية الجزائرية من 43 طائرة لنقل المسافرين إلى 56 طائرة خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 2014 إلى نهاية سنة 2016.

ووصل العدد اليوم إلى 56 طائرة، هناك طائرتان إضافيتان ينقلان المواطنين وتنقلان في نفس الوقت البضائع فيصل العدد إلى 58 طائرة.

ضف إلى ذلك طائرة، مخصصة لنقل البضائع ذات حمولة 12 طن لكل طائرة يمكن استغلالها عند الحاجة لنقل المسافرين، ما مكنها من اقتناء هذا العدد من الطائرات ومكن الشركة من تحسين معدل التزامها بمواعيد إقلاع الرحلات للمسافرين على الشبكتين الداخلية والدولية وارتفع هذا المعدل إلى 67 ٪ خلال هذه الفترة بعدما كان لا يتعدى سنة 2015 نسبة 53 ٪.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الأسطول الجوي الجزائري تعزز بفضل دخول شركة "طاسيلي للطيران" في استغلال النشاط الجوي، أسطول يتكون من 12 طائرة، مع العلم أن هذه الشركة بصدد اقتناء 6 طائرات جديدة لتدعيم تواجدها على مستوى الشبكتين الداخلية والدولية وبالتالي المساهمة في رفع حصة الأسطول الجوي الجزائري ككل.

أما فيما يخص النقل الجوي للبضائع، شركة الخطوط الجوية الجزائرية تلعب دورا فعالا في تشجيع الصادرات حيث قامت في إطار مخطط إعادة هيكلتها بإنشاء فرع خاص لنقل البضائع.

هذا الفرع ينقل البضائع قصد التكفل بهذا النشاط الهام بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة وبالنسبة للشركة ذاتها باعتبار أن هذا النمط ذو مردودية عالية.

في هذا الصدد وبعد دراسة معمقة للسوق الدولية وللإمكانيات المتوفرة تم اقتناء طائرتين للشحن من قبل الشركة وهما حاليا قيد الاستغلال، كما تم تخصيص على مستوى مطاري بسكرة والوادي مستودعات مكيفة؛ نحن نعرف بأن ولاية الوادي وولاية بسكرة أصبحتا في السنوات الأخيرة قطبين هامين فيما يتعلق بإنتاج المواد الفلاحية كالبطاطا والتمور وغيرها من المواد الأخرى، إذن تقرر حسب دراسة هذا السوق إنجاز محطتين للشحن على مستوى المطارين، كانت لدي فرصة معاينة محطة في ولاية الوادي سوف تستلم في شهر جانفي إن شاء الله، ومحطة بسكرة ستكون جاهزة نهاية هذه السنة وستكون الفرصة لمنتجي الفلاحة على مستوى هاتين الولايتين لكي يشرعوا في عملية التصدير ولكي لا يكون الثمن باهظا من أجل التكلفة العامة للمنتوج التي تؤثر عليها تكلفة الشحن فإن كان الشحن قريبًا فبالضرورة ستنخفض هذه التكلفة وبالتالي ستحفز منتجينا على التصدير لأنه وكما تتبعتم في كل مرة يقال لماذا لا تصدرون؟ يقال لا توجد إمكانيات، وهذا المجال المفروض أن يترك للخواص ولكن إلى حين أن

يتفطن الخواص إلى هذا الأمر، نقوم على مستوى مخطط تنمية الخطوط الجوية الجزائرية بإنجاز هذين المركزين للشحن بالإضافة إلى توفر خدمة الشحن على متن طائرة الركاب ذات الحجم كما أسلفت الذكر من ذي قبل.

آمل – سيدي الرئيس – أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم من إجابة على انشغالكم، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والنقل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛ أعود للسيد مصطفى جغدالي لأسأله إن كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد مصطفى جغدالي: نشكر السيد الوزير على الإجابة الواضحة والكاملة ولكن معالي الوزير منذ سنة 1982 كانت هناك الشركة البحرية للنقل (CNAN) أصبحت اليوم لامركزية وانقسمت إلى عدة شركات تابعة، منها (CARGO) ومنها لنقل المسافرين ومنها لنقل المحروقات وهي في حد ذاتها (نقل المحروقات) قسمت إلى شقين هما: (GNL) و (PETROLE) ، بودي وطلبي أن تصبح شركة النقل الجوي مقسمة إلى شقين شق (CARGO) يتمتع باستقلالية تامة والشق الثاني (نقل المسافرين) يتمتع كذلك باستقلالية تامة هو الآخر، هذا من أجل السير ومواكبة التطور والاستثمار العالمي، وكانت لدينا زيارة ميدانية في الجزائر العميقة ومن بينها ولاية بسكرة أين طرح هذا المشكل أي التصدير، وبخصوص تنظيم التبريد في حد ذاته تقدمت الدولة بمشاريع ضخمة لمخازن التبريد الكبرى عبر التراب الوطني ومنها بسكرة التي توجد بها محطة تبريد.

والمشكل المطروح هو في حد ذاته بجانب المطار حتى الخواص لا يمكنهم أن يستثمروا هناك لعدم تمكنهم من أخذ قطعة أرض، فالمطار هيكل خاص لا يقدم للخواص، نحن بودنا الشركة في حد ذاتها تقسم إلى شقين فشركة (CARGO) تكون لديها مديريتها واستقلالية مالية تامة وتواكب التطور العالمي وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا سيدي الرئيس.

السيد العضو المحترم،

السادة الأعضاء.

بالفعل حاليا فرع (CARGO) هو مستقل فهذا هو مخطط التنمية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، وما يميز هذه الشركات التابعة أنها تتمتع بمديرية خاصة بها وموظفين خاصين بها، هذا بخصوص السياق الذي طرحته، وباعتبار أن السؤال يخص فقط النقل الجوي حسب ما فهمت من السؤال، وبعدها عرج السيد العضو على النقل البحري؛ والذي استفاد كذلك من البرنامج لاقتناء حوالي 18 باخرة حتى نرفع من نسبة عتبتنا في سوق النقل التي سيطر عليها الأجانب بصفة عامة.

أما بالنسبة للمحروقات فإنه توجد شركة (HYPROC) لوحدها لا نتكلم عنها لكن بالنسبة للنقل البحري للبضائع توجد شركة تدعيم الأسطول الوطني في إطار دعم من طرف الدولة في إطار قروض بنسبة 1 ٪ على مدى 30 سنة مع معدل تعويض على مدى 10 سنوات فما فوق، فهي قروض جد محفزة استفادت منها (CNAN NORD) و(CNAN MED) التي تشكل الأسطول البحري الوطني، وهذه القروض موجهة لاقتناء بواخر لنقل الحبوب وبواخر لنقل الحاويات والحمد لله باشرنا في اقتناء (7) سبعة بواخر بواسطة إبرام صفقات، وعلى سبيل المثال المجال الذي كان مسيطرًا عليه هو نقل السيارات لشركة (RENAULT)، فعندما فتح مصنع واد تليلات بولاية وهران المنتج لسيارات (RENAULT)، كان نقل (les quites) السيارات يصل من رومانيا عن طريق ناقلين أتراك (ARKAS) وغيرهم، ولكن منذ شهر جويلية الفارط نقلت شركة (CNAN) الجزائرية حوالي 3000 حاوية.

ونحن ننقل كذلك مثلا مصنع سيارات (SOVAC) في ولاية غليزان، يتم نقلهما من برشلونة إلى ميناء أرزيو وغيرهم من المنتجات الأخرى بالنسبة للأسطول الوطني، ولكن على العموم كنت أود أن أطمئن السيد العضو أن هذه التبعية لديها استقلالية فيما يخص مدير الشحن وإدارة الشحن وكذا موظفيه وكما أسلفت الذكر هذا

المجال سيتطور خاصة بعد إعلان السيد الوزير الأول بعد فتح الطيران، النقل الجوي والنقل البحري فيما يتعلق بالبضائع بخصوص القطاع الخاص الوطني فهذا مجال في إطار التطور ونحن ننتظر ذلك خاصة وأن بلادنا تستعد للبدء في تصدير الإسمنت – إن شاء الله – بعدما نحقق الاكتفاء وكذلك تصدير الحديد والإسمنت المسلح والمواد الأخرى التي حققت فيها بلادنا نجاحًا بفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية وبفضل تحفيزات فخامة رئيس الجمهورية، هذه المواد الاستراتيجية كالإسمنت والحديد وكل شيئ التي تشرع فيها بلادنا في التصدير وتسمى مصادر خارج المحروقات.

لابد أن يتطور قطاع النقل، لا يمكننا أن نتكلم عن التصدير دون أن نتكلم عن قطاع النقل لأنه حلقة هامة تتعلق بالتطوير والتصدير خارج مجال المحروقات، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛ شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ بودي فقط أن أذكر واسمحوا لي إذا كنت كل مرة أعود فألاحظ وأذكر، لأن هناك وضعا جديدا أنه لدينا نظام داخلي جديد يجب التقيد به وفي ترتيبات النظام الداخلي أنه في السؤال لابد من التقيد بمضمون السؤال الواحد، يرجى التقيد بهذه الترتيبة القانونية المتضمنة في النظام الداخلي ويجب أن يبقى السؤال خاصا بمضمون السؤال، لأن الخلفية لهذه الترتيبة القانونية الجديدة هو أن السيد ممثل الحكومة وأيا كان ليس مطلوبا منه أن يكون عالما بكافة جوانب الموضوع، وبالتالي لن يكون بمقدوره أن يرد على كافة الأسئلة التي قد تطرح خاصة إذا كانت هذه الأسئلة حديثة ولم تبلغ.

إذن، هذه ملاحظة عامة ليس مقصودًا بها السيد مصطفى جغدالي وإنما هي ملاحظة تعني الجميع.

نبقى دائما في قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد حوباد بوحفص فليتفضل مشكورا.

السيد حوباد بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني معالي الوزير أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:

فيما يخص النقل البري عبر السكك الحديدية، أفيدكم علما بأن بلدية بوقطب (ولاية البيض) كانت تزخر بمحطة هامة منذ الحقبة الاستعمارية وكانت تمثل الشريان الحيوي لنقل البضائع عبر الخط الرابط بين المحمدية وبشار وذلك بنقل أغذية الأنعام والمواد الأولية للصناعات التحويلية بالمنطقة وكذا الوقود وازدادت أهميته حاليا بإنشاء منطقة صناعية هامة مثل الديوان الوطني لصناعة أغذية الأنعام، الديوان الوطني للحوم الحمراء، ومطاحن خاصة وغيرها من النشاطات الاقتصادية الهامة.

إلا أن هذه المحطة أهملت منذ تدشين المحول إلى بشار عبر سيدي بلعباس حيث تم الاستغناء عن الخط الذي كان يعبر بلدية بوقطب، وعليه ألتمس من معاليكم تقديم توضيحات حول مستقبل هذا الخط وإمكانية إعادة تشغيله.

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حوباد بوحفص؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيدة المحترمة والسادة الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية أشكر السيد حوباد بوحفص على طرحه للانشغال المتعلق بخط السكة الحديدية الرابط بين المحمدية بولاية معسكر وبشار وخاصة مصير محطة بوقطب، بعد التوقف في استغلال خط السكة الحديدية القديم في شطره

الرابط بين سعيدة والمشرية، وهي فرصة تتيح لي أن أشكر كذلك السيد العضو لإثارته لهذا الانشغال والحجم... لتمكيني من إعطاء الحجم لاهتمام برنامج فخامة رئيس الجمهورية بهذا المحور المتعلق بخط السكة الحديدية الذي لم يكن يتعدى سنة 1999 عتبة الـ 2000 كلم على المستوى الوطني، كل الشبكة لم تكن تتعدى الـ 1900 كلم واليوم وبفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية وصلنا إلى 4000 كلم مستلمة وإلى 2300 كلم جاري إنجازها ميدانيا وباستلامها تكون الشبكة على المستوى الوطني ستقدر إن شاء الله بحوالي 6300 كلم بعدما كانت تقدر بحوالي 1900 كلم.

هذه الشبكة بطبيعة الحال، كل القطارات والعربات والقاطرات هي بصدد الاقتناء حتى تكون هذه الشبكة الكبيرة عملية باستلامها، هذا كي يكون السادة الأعضاء على اطلاع بمضمون برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي صادق عليه مجلس الأمة.

وبالرجوع إلى سؤال السيد حوباد بوحفص فإنه ولأسباب تقنية وتجارية انحصر استغلال هذا الخط الرابط بين المحمدية وبشار مرورا ببوقطب على نقل الوقود فقط في المرحلة الأخيرة، وبعد ذلك انقطع نقل الوقود إلى غاية مستودع التخزين التابع لشركة نفطال بمنطقة خلف الله، النقطة الكيلومترية 214 التابعة لبلدية سيد أحمد ولاية سعيدة.

أما عن إعادة وضع حيز الاستغلال السكة الحديدية الضيق في شطره الرابط بين خلف الله النقطة الكيلومترية رقم 241 والمشرية النقطة الكيلومترية 351 مرورا بمحطة بوقطب النقطة الكيلومترية 284، ونظرا للحالة المتدهورة التي يوجد عليها فإنه يتطلب هذا الخط استثمارا كبيرا، ثقيلا قصد إعادة تأهيل منشآته ومركبات نقل المسافرين، إذن يتم تأهيل المنشآت ويتم تأهيل عربات النقل وكذلك أنظمة التسيير الأمني، وللتذكير دخل في السنوات الأخيرة حيز الخدمة خط يربط بين المحمدية وبشار غير أنه لا يمر على بوقطب – هذا الخط – وقد أطلقت الحكومة دراسة وهي في مراحلها الأخيرة، دراسة لإنجاز خط مكهرب جديد طوله 200 كلم يربط سعيدة بالبيض مرورا ببوقطب، الخط الجديد الذي نعتبر أن دراسته قيد الإنجاز وشارفت على الانتهاء، هذا الخط يتعلق بإنجاز خط مكهرب يأخذ في الحسبان بوقطب فور الانتهاء من هذه الدراسة سنقوم بتسجيل عملية الإنجاز طبعا حسب الإمكانيات المالية المتوفرة، وذلك من أجل إعادة بعث النشاط بمحطة بوقطب، ونعلم السيد العضو المحترم أن الوضع الذي مرت به البلاد تركت الكثير من الأماكن التي كان يصلها القطار، ولكن كلنا نعرف عشنا وعايشنا تلك المرحلة بحيث كانت هذه القطارات عرضة للهجمات وغير ذلك انقطعت بعدها ولكن بفضل البرنامج الذي أسلفت ذكره نحن نحاول على الأقل أن نرجع كل شهر الخطوط التي كانت موجودة من قبل وكل عمليات الاقتناء التي استفادت منها الشركة الوطنية للسكة الحديدية بـ 126 مليار دينار جزائري كقروض في إطار مجلس مساهمة الدولة بـ 1 ٪ فائدة وعلى مدى 30 سنة ـ لكي تقتني... أولا من أجل تجديد وعصرنة عرباتها في ورشات سيدي بلعباس وفي سيدي مبروك بقسنطينة ـ تم اقتناء 17 قطارا كما تابعتم في الصحف وفي التصريحات، 17 قطار من نوع(ACORADI) انطلاقا من شهر جانفي 2018 وبمعدل قطارين في كل شهر ثم اقتناء كل لوازم قطع الغيار، وإعادة عصرنة الورشات لأنها مصممة بطريقة قديمة، كل هذه الاقتناءات التي وردت في برنامج فخامة رئيس الجمهورية من شأنها أن تسمح لنا وبفضل هذه الشبكة الكبيرة من استرداد وإعادة تشغيل الكثير من المحاور التي – وللأسف – عرفت انقطاعًا بعدما كانت تصلها البضائع أو المسافرين أو المحروقات أو الحبوب وغيرها من المنتوجات الأخرى؛ شكرا لكم – السيد الرئيس والسادة الأعضاء المحترمون – على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛ أعود لأسأل السيد حوباد بوحفص إن كان يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد حوباد بوحفص: شكرا معالي الوزير على ما تفضلتم بتقديمه من توضيحات حول السؤال ونتمنى أن يؤخذ بعين الاعتبار من الوزارة الوصية فهذا الإشكال بات يؤرق ذهن المواطنين المتعلق بمصالحهم بهذا الخط، نتمنى السيد الوزير أن تكون هناك نظرة مستقبلية لتوسيع خريطة النقل للسكة الحديدية في ولاية البيض وربطها بخطوط أخرى للولايات المجاورة تعمل على ترقية الحركة التنموية،

فمثل هذه المشاريع ستكون دعامة أساسية لتشجيع مختلف المبادرات الاستثمارية في المنطقة وليس فتح خط سكك حديدية على حساب خط آخر وقف العمل به بعدما كان يمثل الشريان الحيوي لنقل البضائع في المنطقة نفسها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، أظن أنها رغبة والرسالة بلغت مقصدها، ننتقل الآن إلى القطاع الموالي، وهو قطاع التربية الوطنية والسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أولا أهنئ عموما الشعب الجزائري بعيد ثورة الفاتح من نوفمبر ومن خلاله أهنئ كل أحرار العالم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سؤال شفوي لمعالي وزيرة التربية الوطنية:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إليك سيدتي معالي وزيرة التربية الوطنية، بالسؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزيرة، إنه لمن دواعي الحيرة والقلق تراجع نسبة حفظ القرآن في المجتمع الجزائري برمته والذي مرده إلى العولمة الفكرية المتطرفة والغزو الثقافي الغربي الذي مافتئ يعمل على علمنة المجتمعات المتدينة، سواءً كانت مسلمة أو مسيحية، وفي نفس الصدد سيدتي،

1) ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها لرفع نسبة حفظ القرآن والمحافظة عليه في القلوب؟

2) ما هي سياستكم تجاه تطوير وتحديث المدارس القرآنية، أو على الأقل إدراج مادة القرآن الكريم في الأطوار التعليمية الثلاثة؟

ـ وهل لديكم تصور وإطار واضح لتكوين ورسكلة معلم المادة؟ وهل لديكم السند القانوني والإطار لهاته المادة؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التربية الوطنية فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

زملائي من الطاقم الحكومي،

نساء ورجال الإعلام،

صباح الخير، أزول فلاون،

أشكر السيد عضو مجلس الأمة وإن كنت أرى أن هذا السؤال كان من المفروض توجيهه إلى وزير الشؤون الدينية والأوقاف كون المدارس القرآنية هي تحت وصايته، ومعلم القرآن هو أيضا من مستخدمي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف وأن تكوينه ورسكلته من مهامه.

إن وزارة التربية الوطنية معنية بتدريس مادة التربية الإسلامية في الطورين: الإبتدائي والمتوسط.

ومادة العلوم الإسلامية في الطور الثانوي، هذه المادة إجبارية وهي تلازم التلميذ الجزائري في كل مساره الدراسي من السنة الأولى إبتدائي إلى السنة الثالثة ثانوي، معناه 12 سنة وهو يدرس هذه المادة، ولا يخفى عليكم أن تعليم القرآن وتحفيظه يعد أحد أبعاد هذا التعليم وإنه من ملامح التخرج الخاصة بمادة التربية الإسلامية في نهاية مرحلة التعليم الإلزامي، أن يتحكم التلميذ في المبادئ الأساسية المتعلقة بالنصوص الشرعية استحضارا واستعمالا ويتعرف على النظام الاجتماعي في الإسلام ويمارس المعلوم من الدين بالضرورة في العقيدة والعبادة والمعاملات والأخلاق الفاضلة ممارسة صحيحة، حسب المرجعية الدينية الوطنية.

وفي هذا السياق، فإن التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الإلزامي تقوم على ستة (06) مجالات وهي: القرآن الكريم والأحاديث النبوية، أسس العقيدة الإسلامية، العبادات، الأخلاق والآداب الإسلامية، السيرة النبوية، قصص القرآن.

وفي مجال القرآن الكريم ترمي مناهج التربية الإسلامية إلى تمكين المتعلم عند تخرجه من مرحلة التعليم القاعدي والإلزامي من حفظ جزء من القرآن الكريم، أما في مرحلة التعليم الثانوي يستجيب تدريس مادة العلوم الإسلامية لمتطلبات مرحلة حاسمة من حياة المتعلم، فمضامين برنامج هذه المادة من المستوى الدراسي تكمل مبادئ مرحلة

التعليم المتوسط حيث يحفظ المتعلم قدرا من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ويفهمها ويعمل بها ويقرأ القرآن الكريم قراءة صحيحة وفق أحكام الترتيل.

وقد تم إعداد مضامين المادة في مختلف أطوار التعليم بالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بمراعاة سن المتعلم.

إن التربية الإسلامية الممنوحة لأطفالنا تهدف أساسا طوال المسار التربوي إلى الوصول بالتلميذ تدريجيا إلى الفهم الصحيح والإنساني للإسلام ولتعاليمه الجوهرية.

وعليه، يجب أن تساهم التربية الإسلامية في تطوير سلوكات تسمح بالاندماج الاجتماعي وتحسين العلاقات الاجتماعية وتعزيز التمسك الاجتماعي والبيئي وتعزيز دعائم العائلة واحترام الأولياء والقيم الإنسانية التي حث عليها الإسلام مثل: التضامن والتسامح واحترام الغير وإتقان العمل، ويجب أن نشير في هذا المقام إلى الطابع العرضي للمواد التعليمية حيث تكمل المواد بعضها البعض، فنجد مضامين اللغة العربية والتربية المدنية مثلا هي الأخرى تخدم وتكمل غايات وأهداف التربية الإسلامية.

وأختم بالقول إن إصلاح المنظومة التربوية الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي تمت المصادقة على برنامجه التنفيذي من طرف البرلمان، حدد بكل وضوح غايات المدرسة الجزائرية التي تم النص عليها في القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي جاء فيه المدرسة الجزائرية مطالبة بضمان ترقية القيم ذات العلاقة بالإسلام والعروبة والأمازيغية والمحافظة عليها، لذلك فنحن نعمل على ترقية هذه المركبات الأساسية لجزائريتنا ومن بينها الإسلام كدين وثقافة وحضارة، حيث ينبغي تعزيز دور وحدة الشعب الجزائري وإبراز محتواه الروحي والأخلاقي وإسهامه الحضاري والإنساني وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: في تعقيبنا على جواب الأخت الوزيرة، إذ كان سؤالنا محددًا فقط فيما يخص المدارس القرآنية، الأطفال لا يتمكنون من المدارس لأنها قليلة لهذا قلنا بأن هذه المدارس هي تابعة لوزارة التربية الوطنية المتواجدة في جميع المداشر ولهذا تطرقنا لها.

الأمر الثاني لما نقول وزارة التربية والتعليم ولما سبقنا بكلمة التربية ولما نقول بأن فلانًا أبناؤه يتمتعون بتربية جيدة هناك صورة نمطية ترسم لدى عموم الشعب الجزائري يعني شخص يتمتع بتربية جيدة هذا يعني أنه يصلي ويقتدي بالتعاليم الدينية ولكي يصلي عليه أن يحفظ جزءًا من القرآن يسمح له بالصلاة، خلال 12 سنة كنا نود وهذا مطلب عموم وأطياف واسعة من الشعب، لو يأخذ جزءًا من القرآن وقد كنت قد أشرت إلى ذلك معالي الوزيرة لكي يسمح له بممارسة عبادته بسهولة ولهذا أنا طرحت السؤال على وزارة التربية عوض وزارة الشؤون الدينية لأن المدارس القرآنية غير كافية على مستوى التراب الوطني، في حين المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بها كل الشعب الجزائري، فهذا كان الهدف من سؤالي وتوجيهه لوزارة التربية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة وزيرة التربية الوطنية: شكرا.

على كل حال وددت القول بأن المدارس موجودة في كل البلديات، المساجد والمدارس القرآنية كذلك، أردت أن أهنئ الأخ المنتخب المحترم، أن قطاع التربية الوطنية والمدرسة بالذات هي مرتبطة بقوانين والقوانين واضحة ومسؤوليتنا هي تنفيذ القوانين وكونوا مطمئنين أن المدرسة الجزائرية الطابع التربوي وخاصة الجانب الديني موجود بصفة قوية.

وثانيا، الأمر الذي علينا أن نقوله إنه تقريبا في 12 سنة أكثر من 500 ساعة يدرسها التلميذ ليس في القسم فقط لأنه مضطر لحفظها، هذه السور يجب أن يحفظها إذن يوجد الوقت الذي يمر في المدرسة والوقت الذي يحفظ فيه في المنزل.

والشيء المهم كذلك أن التلميذ عندما يلتحق بالمدرسة في سن 6 سنوات يمر من العائلة، وكل العائلات معروفة بتمسكها بدينها لذا نحن لا نعتبر بأن هذا التلميذ سيأتي فارغا من هذا الجانب بما أن الإسلام هو دين الدولة، هذا يعني أن في المنازل ولدى كل عائلة جزائرية هذا الجانب يعطى له قبل أن يدخل المدرسة والمدرسة تعزز بدورها هذا الجانب، ومهمتنا هي كذلك وهذا الأمر هو مطلوب منا من

طرف المجتمع أن التلميذ لما يخرج من المدرسة يخرج بكفاءة كذلك في الرياضيات وفي العلوم وفي اللغات الأجنبية، وهذا أمر مطلوب منا من طرف المجتمع، وأنا أظن أن قطاع التربية الوطنية اليوم يقوم بمهامه ولا يزال... ما نعتمد عليه اليوم بقوة وهي استراتيجية تكوين الأساتذة التي تصبح المعيار الأساسي للاتجاه نحو مدرسة نوعية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة وزيرة التربية الوطنية؛ نبقى دائما في قطاع التربية الوطنية ومع السيد محمد عمارة ليطرح سؤاله الشفوي.

السيد محمد عمارة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدة وزيرة التربية الوطنية،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم معالي وزيرة التربية الوطنية بالسؤال التالي نصه:

بعد زيارتكم معالي الوزيرة إلى ولاية النعامة والتي كان لها شرف انطلاق الموسم الدراسي 2016 ـ 2017 آنذاك، وطرحنا لكم مشكل فتح مراكز امتحان شهادة البكالوريا في كل من البلديات التالية: عين بن خليل، عسلة وجنين بورزق.

وبعد إيفادكم للجنة مختصة من الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات لمعاينة إمكانية فتح هذه المراكز.

ـ ما هو القرار الذي خرجت به اللجنة المختصة من إمكانية فتح هذه المراكز من عدمها؟

تفضلوا، معالي السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عمارة؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التربية الوطنية.

السيدة وزيرة التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

زملائي أعضاء الحكومة،

نساء ورجال الصحافة،

صباح الخير، أزول فلاون.

شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم؛ فعلا بمناسبة الزيارة التي قمت بها لولاية النعامة للإشراف على الانطلاق الرسمي للموسم الدراسي 2016 ـ 2017 طلبتم منا دراسة إمكانية فتح ثلاثة (03) مراكز امتحان البكالوريا في كل من عين بن خليل، عسلة وجنين بورزق، بناء على ذلك تم إيفاد لجنة مختصة من الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات للمعاينة الميدانية وقد خلصت هذه الأخيرة على ضوء المعطيات الميدانية والتنظيم المعمول به إلى عدم وجود ضرورة ملحة لاستحداث مراكز إجراء بالبلديات المذكورة خاصة وأن أحكام المنشور الإطار المتضمن الشروط والإجراءات التنظيمية والأمنية المتعلقة بمراكز إجراء امتحان شهادة البكالوريا واضحة في هذا الشأن، حيث يشترط عند استحداث مركز إجراء في المقاطعة الجغرافية أن يحتوي مركز الإجراء على ثانويتين، على الأقل وذلك ضمانا لمصداقية الامتحان وتحقيقا لتكافؤ الفرص بين المترشحين ونشير من ناحية أخرى أن مراكز الإجراء التي اجتاز فيها مترشحو البلديات المعنية امتحان البكالوريا لا تبعد كثيرا عن بلديات إقامتهم حيث اجتاز مترشحو بلدية عين بن خليل البالغ عددهم 129 دورة 2017 اجتازوا امتحان البكالوريا في مركز المشرية التي يبعد عن بلدية إقامتهم بـ 60 كلم، مترشحو بلدية عسلة البالغ عددهم 75 مترشح اجتازوا الامتحان في مركز النعامة الذي يبعد عن بلدية إقامتهم بـ 40 كلم، وأما مترشحو بلدية جنين بورزق البالغ عددهم 77 مترشحا انتقلوا إلى مركز مقرار الذي يبعد عن بلدية إقامتهم بـ 30 كلم، يمكن القول بأن هذه المسافة مقبولة بالنسبة لولايات الجنوب المعروفة بشساعة ترابها وبعد بلدياتها عن بعضها البعض ومهما كان الأمر ففي مثل هذه الحالات تتخذ جميع الإجراءات التنظيمية والمادية

مع المصالح المعنية لضمان نقل المترشحين من وإلى مراكز الإجراء وحتى الإيواء عند الضرورة وشكرا.

السيد الرئيس: نشكر السيدة وزيرة التربية الوطنية؛ السيد محمد عمارة تفضل.

السيد محمد عمارة: شكرا معالي الوزيرة على هذا الجواب على كل حال، معالي الوزيرة أردنا من خلال طرح هذا السؤال ... كنت قد تفضلت وذكرت بأنه توجد شروط من أجل فتح المراكز، لا عليه نحن لا نجهل وكذا أبناؤنا وأولياؤهم لا يجهلون هذا القانون، لكن أردنا من خلال طرح هذا السؤال أن تنصفونا قليلا نحن البلديات الحدودية فإن حسب جدول تنقيط اللجنة المختصة على مستوى الوزارة المعنية لا يمكننا أن نستفيد على مدى الحياة من مركز امتحان، أريد أن أذكرك معالي الوزيرة، كنت قد ذكرت أرقاما على كل حال وذكرت المسافات؛ المسافات التي يقطعها هؤلاء الأطفال مثلا بلدية عين بن خليل توجد تجمعات سكانية موجودة في الحدود من قعلول من سيدي موسى يتنقلون إلى ثانوياتهم ثم ينتقلون إلى ثانويات مركز الامتحان، وكذلك في جنين بورزق توجد حجرة المقيل وبها أبناؤنا يتنقلون من جنين بورزق إلى مركز الامتحان الذي يبعد عن بلدية إقامتهم بـ 60 كلم أو 70 كلم.

معالي الوزيرة؛ قلت لك من خلال طرحنا لهذا السؤال أردنا الإنصاف لأن هذا الجدول مجحف في حق البلديات والثانويات الموجودة عبر الشريط الحدودي والجنوب، أما بالمقابل نراه بأنه منصف لبلديات الشمال وثانويات الشمال.

نحن نريد الإنصاف على مستوى الجنوب وفي الحدود بجدول خاص لأنه لا يمكن لأبنائنا التنقل أكثر من هذه المسافات والدليل القاطع – معالي الوزيرة – لدي صور تظهر معاناة أبنائنا، أبناء البكالوريا على كل حال كيف يعيشون وكيف يتنقلون سيدتي الوزيرة ـ واعتذاراتنا للزملاء على كل حال ـ شاهدوا كيف يتنقلون من التجمعات السكانية إلى الثانويات ثم إلى ثانويات مراكز الامتحان وشكرا معالي الوزيرة وأظن أنه ما على الرسول إلا البلاغ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، والرسالة قد بلغت؛ تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التربية الوطنية: شكرا على كل حال ما هو ملاحظ اليوم أننا وقياسا بالأمس لم تكن موجودة الثانويات في هذه المناطق، ومن كان يصل إلى السنة الثالثة من التعليم الثانوي كان ينتقل إلى مناطق أخرى، تقدمنا على كل حال في إطار تطبيق فيما يخص توسيع المدرسة الجزائرية وليس فقط في الجانب الإلزامي والمتمثل في الإبتدائي والمتوسط، وحتى الآن في الثانويات.

أظن أنه نحن في إطار تحسين الأمر وأعلمك بأنه في كل مركز لإجراء امتحان شهادة البكالوريا عدد التلاميذ يبدأ من 300 تلميذ.

إذن هي على كل حال ... لدينا اليوم 2400 مركز امتحان أظن أنه يجب علينا اليوم أن نأخذ بعين الاعتبار تكفل أحسن للتلاميذ الذين سوف يجتازون امتحان شهادة البكالوريا في المراكز الأخرى، وأظن أنه يوجد أمل مستقبلا ولا يمكننا أن نفقده وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ننتقل الآن إلى قطاع الثقافة والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدة الفاضلة، والسادة الأفاضل معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

أسعدتم صباحا والسلام عليكم.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير الثقافة حول قناع غورغون.

استعادت الجزائر قناع غورغون الشهير الذي سرق عام 1996، تم العثور على القناع عام 2011 في تونس في منزل نجل الرئيس المخلوع بن علي، أثناء الانتفاضة.

يوم 13 أفريل 2014، سلمت رسميا الدولة التونسية إلى الدولة الجزائرية قناع غورغون، القطعة الأثرية من الرخام التي اكتشفت عام 1930 من قبل علماء الآثار الفرنسيين في موقع بونة في عنابة، حيث زينت أكبر وأهم نافورة في المدينة القديمة.

هذه القطعة الأثرية من الرخام الأبيض من 320 كلغ

معروضة اليوم في المتحف الوطني للآثار في الجزائر العاصمة.

سؤالي هو والذي يطرحه معظم سكان ولاية عنابة:

لماذا لم تسترجع هذه القطعة الأثرية القديمة إلى مكانها الأصلي أو إلى متحف بونة في عنابة؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الثقافة.

السيد وزير الثقافة: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

الزميلة والزميلان الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أيها الحضور الكريم.

طبعا هذا السؤال كنت أنتظره لأنه كثيرا ما طرح على مستويات عدة على مستوى وسائل الإعلام وعلى مستوى المجتمع المدني في مدينة عنابة.

وردا على سؤال الأستاذ محمد الطيب العسكري فيما يخص إعادة التحفة الأثرية المسترجعة والمسماة بقناع غورغون ولمن لا يعرفه هذه هي التحفة في الحقيقة الجميلة، والتي يمكن زيارتها على مسافة قريبة في متحف الآثار القديمة بالعاصمة، إذن هذه التحفة الموجودة حاليا بالمتحف الوطني العمومي للآثار القديمة بالعاصمة هو يطلب إعادتها إلى موقعها الأصلي إلى متحف بونة بعنابة.

أود الإفادة أولا بما يأتي من معلومات:

لقد شكلت سرقة قناع غورغون الشهير عالميا من موقع هيبون عام 1996 بعنابة والذي يزن كما تفضلت 320 كلغ حدثا هاما تطلب تجنيد كل الطاقات الوطنية بغرض البحث عنه واسترجاعه وشمل الأسلاك الأمنية والدوائر الوزارية المعنية وفي مقدمتها وزارة الثقافة ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة العدل الكل يدرك بأن تلك السرقة وقعت في ظرف أمني خاص كانت تمر به بلادنا، إذ إن الجزائر كانت آنذاك منشغلة بمحاربة الإرهاب وهو الظرف الذي استغلته شبكات تهريب التراث الثقافي الوطني لاقتراف هذه الجريمة الشنيعة في حق الذاكرة الوطنية.

فور وقوع السرقة تم رفع القضية لدى مصالح الأنتربول وتم إصدار بيان بحث دولي عن هذه التحفة وغيرها من التحف سأذكرها لاحقا، ففي 2011 وفي خضم الأحداث التي مرت بها تونس الشقيقة ظهر قناع الغورغون في شريط تلفزيوني انتبه إليه أحد المواطنين فبلغ، فكانت هذه البداية الأولى للمطالبة باسترجاعه من السلطات التونسية الشقيقة، إذ إن وزارة الثقافة أعدت لهذا كل الإجراءات الضرورية وعملت على استرجاع التحفة الأثرية للجزائر من خلال اتباع القنوات الدبلوماسية والإجراءات القانونية اللازمة مع وزارة العدل، في 14 أفريل 2014 وبعد 18 سنة من اختفائه تم استرجاعه.

إن إيداع هذه التحفة الأثرية الهامة بصفة مؤقتة وأضع ثلاثة أسطر تحت كلمة مؤقتة بالمتحف الوطني العمومي للآثار القديمة للجزائر يعود لأسباب أمنية بحتة، حيث إن هذا المتحف يتوفر على كل الشروط الكفيلة بتأمينه من أية محاولة أخرى تستهدفه وهو مستهدف دائما لأن التحف الجميلة والتحف ذات القيمة العالية فإنها دائما تحظى بعناية أكثر وبحماية أكبر لأنها مستهدفة كما قلت.

على خلاف متحف عنابة الذي لا يتوفر على المعايير الأمنية البحتة لا يتوفر على الشروط الأمنية الضرورية لاسيما وأنتم سيدي العضو تدركون هذا، أنه يقع بموقع هيبون الأثري الشاسع وهو يقتضي مخططا محكما لتأمينه بعد إزالة البناءات الفوضوية المحيطة به وهذا مطلبنا دائما وكنا دائما على تواصل مع السلطات في هذه الولاية على ضرورة تخليص هذا الموقع مما هو محاط به وكنتم قد طرحتم سؤالا منذ أقل من سنة بخصوص هذا الموضوع وفي هذه القاعة بالذات وأيضا هناك مطلب بضرورة نقل النشاطات الاقتصادية والتجارية غير المناسبة في هذا الموقع إلى موقع آخر بمعنى أن هذا الموقع بحاجة إلى تأمين كافي لمنحه كل الحماية الأمنية، وهذا لا يعني أننا لا نؤمن هذا المكان بل إننا نسعى لتوفير كل شروط التأمين اللازمة لأي موقع وأي متحف وأي موقع أثري في بلادنا، تجدر إلى أن متحف عنابة الذي يعود بناؤه لعام 1868 والذي يضم رصيدا هائلا من الممتلكات الثقافية تتجاوز 1000 قطعة أثرية، لا يتوفر كما قلت على الشروط الضرورية لاحتواء وتأمين هذا الرصيد بالدليل تعرض هذا للسرقة وسرقة الغورغون وهي قطعة أثرية بـ 320 كلغ دليل بأن المنطقة لا تتوفر على الأمن اللازم، وهو ما دفع وزارة الثقافة إلى تسجيل العملية بغرض

إنجاز متحف جديد وفق المقاييس الحديثة بجوار المتحف الحالي، بمعنى هناك تفكير في إيجاد بديل للمتحف الحالي من خلال متحف يليق بعنابة وبتاريخها الواسع والمتنوع.

كما أن إيداع هذا الممتلك الثقافي لقناع الغورغون بالمتحف الوطني العمومي للآثار القديمة في الوقت الراهن يستجيب أيضا لرغبة الفضوليين من الجزائريين والأجانب في رؤيته والتي شدت اهتمام الرأي العام الوطني والدولي والتي تجلب لوحدها الكثير من الزوار بمعنى أن العاصمة تستفيد من وجود هذه التحفة على أن تعود إن شاء الله إلى موقعها الأصلي، فإذا كان المتحف الوطني للآثار مؤهلاً لاحتواء أية تحفة أثرية مهما كان مصدرها من التراب الوطني باعتباره متحفا وطنيا وليس محليا، إلا أن هذا أو نقل هذه التحفة مجددا إلى عنابة أمر غير مستبعد بعد استكمال أشغال إنجاز المتحف الجديد ووضع الترتيبات الأمنية اللازمة وفق المقاييس الدولية المعمول بها والظرف الحالي لا يتيح إمكانية إنجاز منشآت أخرى إلى حين تتحسن الأوضاع المالية إن شاء الله ويمكننا إنجاز متحف يليق بعنابة وبتاريخها كما قلت، وأستغل هذه السانحة من هذا المنبر لإفادتكم ومن خلالكم الرأي العام وهذا ضمن ثقافة الشفافية التي يجب أن نتحلى بها و إطلاع الرأي العام على كل ما يمكنه أن يحدث لتعرض بعض التحف إلى السرقة، وما هي إلا خطوة لمحاربة المتاجرة غير المشروعة للممتلكات الثقافية لأنني أريد أن أذكر أنه في الوقت الذي سرقت فيه هذه التحفة خلال العشرية السوداء سجلنا سرقة عدد هام من المسكوكات من مادة البرونز من موقع مداوروش الأثري بسوق أهراس سنة 1994 وسرقة العديد من التحف الأثرية المصنوعة من مادة الرخام التي ترمز إلى العائلة الملكية (Septime Sévère) من المتحف البلدي بسكيكدة سنة 1996 وسرقة تحف أثرية أخرى من مادة الرخام التي ترمز إلى معتقدات دينية وإلى ملوك الرومان (Caracalla et Septime Sévère) من متحف قالمة سنة 1996 أيضا.

فالتذكير بهذه الحالات هو لتحسيس الرأي العام حول خطورة ظاهرة سرقة الممتلكات الثقافية العابرة للقارات وأن اقترافها في الفترة التي تكون فيها الظروف الأمنية صعبة بين سنتي 1994 و1996 كما ذكرناه سابقا يوحي لا مجال في هذا إلى أي تشكيك؛ يوحي بوجود علاقة مباشرة بين الإرهاب وشبكة تهريب التراث الثقافي.

وبالمناسبة أرفع خالص التحية والتقدير لمصالح الأمن الوطني والدرك الوطني والجمارك الجزائرية لما تقوم به من عمل كبير، إذ أحبطت كثيرا من محاولات تهريب الآثار والتحف والمسكوكات والنقود الأثرية عبر الحدود وأعادت هذه التحف إلى مواقعها الأصلية أي إلى المتاحف وأحالت هذه الشبكات إلى العدالة، فهذا العمل يتطلب منا توجيه التحية لهذه اليقظة التي تقوم بها مختلف المصالح الأمنية والوطنية، تلك هي بعض المعلومات التي أردت إفادتكم بها ردا على سؤال السيد محمد الطيب العسكري، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا لمعالي وزير الثقافة؛ الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري إن كان يريد التعقيب.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي الوزير على كل هذه المعلومات الكاملة والمتعلقة بالموضوع بصفة عامة، وأضم صوتي إلى صوته لنوجه التحية إلى كل المصالح الأمنية التي تسهر على أمن كل هذه المواقع الأثرية، بطبيعة الحال عملية السرقة كانت في وقت خاص أشار إليه معالي الوزير فلا داعي للرجوع إلى ذلك، لقد طرحت هذا السؤال وكما تفضلتم معالي الوزير أنني طرحت سؤالاً سابقا في يوم 13 أفريل 2017، بصفة عامة يخص الموقع الأثري بالمدينة القديمة بونة، وقد تطرقت وقلت بأن الآثار الرومانية لمدينة بونة ليست محمية ومحفوظة كما ينبغي والسور الداخلي قابل للاختراق ويسمح لأي شخص حتى الحيوانات أن تدخل إليه، فمسألة الحماية وأذكر بأن الموقع الأثري لبونة هو مصنف كتراث وطني منذ عام 1968 ويستحق نفس العناية والحماية ككل المواقع الأثرية المصنفة سواء دوليا أو وطنيا، أقول بأن قناع غورغون الشهير يعتبر من أهم إن لم أقل أهم قطعة في هذا الموقع الأثري وانتقاله إلى العاصمة يعني التقليص من القيمة الأثرية لموقع بونة من ناحية الموقع ومن ناحية التاريخ، وأسجل بارتياح ما تفضل به معالي الوزير أنه ربما سيرجع إلى مكانه الأصلي ونسجل بارتياح بتشكراتنا وباسم مواطني ولاية عنابة، تسجيل إنشاء متحف جديد، هذا سيرفع قيمة وسيعطي قيمة مضافة إلى الموقع الأثري فلا أضيف شيئا على هذا؛ أكرر شكري إلى معالي الوزير على كل هذه

المعلومات وثقتنا كبيرة في معالي الوزير لإرجاع – إذا كان ممكنًا القطعة إلى المتحف الأصلي وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، أظن بأنه أراد أن يؤكد ما قاله السيد الوزير ويسجله عليه لكي يتم التكفل بالموضوع؛ ننتقل الآن إلى سؤال آخر والمتعلق بنفس القطاع وهو للسيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا – جاء بعد زيارة السيد الوزير للولاية – هذا نصه:

تفتقر ولاية المدية إلى الهياكل الثقافية التي من شأنها الدفع بالحراك الثقافي وتدعيم المرفق الوحيد المتواجد بالولاية، المتمثل في دار الثقافة «حسن الحسني»، التي لا تتسع لأكثر من 300 مقعد ولا تلبي رغبات المجتمع المدني في حضور العروض المسرحية والفعاليات الثقافية، ومن أجل الارتقاء بالفعل الثقافي بالولاية.

وضمن المخططين الخماسيين الأخيرين، حظيت الولاية بمشروع إنجاز مسرح جهوي بسعة 800 مقعد والذي يفترض أن يكون متنفسا للمسرحيين والمثقفين والمجتمع المدني على حد سواء، نظرا لحجمه الكبير والدور الذي يمكن أن يلعبه في تكوين الشباب، وقد اختير مكان إنجازه وتم تسجيل المشروع سنة 2012، على أن تنطلق الأشغال به سنة 2013، إلا أنه ظل مجرد حبر على ورق ليومنا هذا.

السيد الوزير؛

متى يمكن لهذا المشروع أن يتجسد على أرض الواقع لهذه الولاية، ولاية سينوغراف العالمي الراحل فراح عبد القادر والفنان القدير حسن الحسني وشريف قرطبي وغيرهم كثر الذين أبدعوا وطنيا وعالميا؟ خاصة في ظل قرارات التجميد التي طالت العديد من المشاريع على مستوى الولاية، وما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتحريك هذا الملف؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة للسيد وزير الثقافة.

السيد وزير الثقافة: شكرا للسيد العضو المحترم علي جرباع في طرحه لهذا السؤال الذي تناول موضوع الثقافة في ولاية المدية من خلال طرح إشكالية مشروع المسرح الجهوي لولاية المدية الذي تم تسجيله في مدونة التجهيز القطاعية.

طبعا الحديث عن المدية والحديث عن الأسماء الكبيرة الجزائرية، نتحدث عن بن شنب، نتحدث عن عبد القادر فراح، حسن الحسني، الشيخ اسكندر، نتحدث عن محبوب باتي، الشريف قرطبي وعن أسماء كثيرة في الحركة المسرحية والحركة الفنية، المدية كحضارة ثقافية جزائرية اتسمت كثيرا بدعم الثقافة الجزائرية وبتعزيز المشهد الثقافي الجزائري بكثير من المبادرات الثقافية المتميزة.

وإن مثل هذا السؤال وقد تم التركيز على مشروع حيوي وهو مشروع المسرح أود أن أقول إن هذا المشروع على غرار المشاريع الثقافية الأخرى المسجلة من قبل وزارة الثقافة ينم عن اهتمام حقيقي للتنمية الثقافية في الولايات والتي عرفت إنجاز العديد من المرافق والهياكل مما سمح إلى حد بعيد بتقليص العجز في المنشآت الثقافية.

في العشريتين الأخيرتين في الحقيقة، مختلف برامج فخامة رئيس الجمهورية منحت الثقافة الكثير من الأغلفة المالية لإنجاز المنشآت وترميم المنشآت الثقافية الأخرى التي هي بحاجة إلى هذا فوصلنا ربما إلى مستوى أحيانا إلى إشباع كبير لهذا فنحن بحاجة إلى دراسة ما مدى توظيف هذه المنشآت في العمل الثقافي والآن كيفية الاستفادة منها ليس في إنجاز الجدران والمنشآت الكبيرة ونفتخر أننا نمتلك منشآت يعني ربما لا نجدها في العديد من البلدان، لكننا ندرس الآن كيفية منحها حيوية أكبر ليس فقط من خلال البرنامج الذي تسطره وزارة الثقافة من خلال مختلف المؤسسات ولكن أيضا من خلال إتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني الثقافي للاستفادة منها لأننا لا نريد أن تبقى الثقافة فقط،

يعني يقع عبء إنتاج العمل الثقافي على المؤسسات التابعة للدولة ولكن أيضا للمجتمع المدني الذي ينشط في هذا المجال وهذا هو هدفنا أي الانتقال بالثقافة من المؤسسات الرسمية إلى مؤسسات المجتمع المدني الواسعة ونتيح لها الفرصة المهم أن تمتلك البرامج الحقيقية وهذا ما نهدف إليه.

إذن، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى أن مدونة التجهيز القطاعي بالنسبة لولاية المدية تتضمن 49 مشروعًا بغلاف مالي إجمالي قدره 1 مليار و576 مليون دينار جزائري، منها 27 عملية هي قيد الإنجاز بغلاف مالي إجمالي قدره 909 مليون دينار وهي مشاريع مسجلة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 24 عملية أو في إطار برنامج الهضاب العليا 3 عمليات، إلا أنه وللظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد في السنوات الأخيرة بالرغم من أننا نجحنا في إنجاز بعض المشاريع إلا أنه تم تجميد وإلغاء بعض المشاريع التي لم نر حاجة لها أو تأجيلها إلى وقت لاحق ريثما تستعيد البلاد توازناتها المالية، ويبلغ عدد المشاريع الثقافية التي تم تأجيلها بالولاية 28 عملية بكلفة قدرها 667 مليون دينار.

فحرص السيد علي جرباع على إنجاز مسرح جهوي بالمدية يعد تعبيرا صادقا لطموحات فناني هذه الولاية، وهو ما استجابت له وزارة الثقافة من خلال تسجيل مشروع دراسة وإنجاز المسرح الجهوي بالمدية بغلاف مالي قدره 600 مليون دينار جزائري في مدونة التجهيز القطاعي لسنة 2014.

فإذا كانت هذه الدراسة بخصوص هذا المشروع قد تمت إلا أن أشغال الإنجاز لم تنطلق، حيث أجلت إلى تاريخ لاحق نأمل ألا يكون بعيدا وإلى حين تجسيد هذا المشروع أود الإفادة إلى أن الأشغال المتعلقة بإنجاز بمسرح الهواء الطلق والذي زرته منذ أسبوع والذي رصدت له الدولة مبلغ قدره 317 مليون دينار قد انتهت الأشغال به كلية وأنه بصدد التجهيز ومن المتوقع أن يتم تدشينه في مطلع السنة الجديدة 2018 تزامنا ربما مع احتفالات عيد النصر كما يرغب أبناء هذه المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع الثقافية الأخرى بولاية المدية التي عرفت انطلاق أشغالها هي سارية، فمنها ما تم استلامه مؤخرا ومنها ما هو على وشك الإتمام وكما اطلعت عليه في زيارتي كما قلت منذ (8) ثمانية أيام؛ من بين المشاريع المستلمة مؤخرا يمكن ذكرها على سبيل المثال قاعة السينما ببلدية البرواقية والتي بلا شك ستسير في إعادة المواطن إلى السينما كما كان في هذه المدينة التي عرفت بثقافتها السينمائية مثل العديد من المدن الجزائرية.

كما أنه تم إنجاز 23 مكتبة بلدية وقاعات للمطالعة، وبذلك يرتفع عدد المكتبات بهذه الولاية إلى 71 مكتبة، وهذا مكسب كبير للجمهور الواسع ليطبع علاقته بالكتاب وبالمطالعة وبالتثقيف الدائم.

كما أن هناك ثلاثة مشاريع هامة في ولاية المدية أود أن أذكر بها الحاضرين وهو تسجيل ترميم دار الثقافة حسن الحسني وهي تقريبا المتنفس الأساسي في العمل الثقافي في هذه الولاية، إذ سجلت هذه العملية في قانون المالية لسنة 2018 باعتماد مالي قدره 150 مليون دينار جزائري، وكذا تسجيل عملية إعداد مخطط الحماية والأشغال الاستعجالية للموقع الأثري عشير أو أشير بالكاف الأخضر.

وتسجيل عملية إعداد المخطط الدائم للحماية والحفظ للمدينة العتيقة بالمدية وموافقة (3) ثلاث دوائر وزارية كاقتراح من وزارة الثقافة بإنشاء قطاع محفوظ بمدينة المدية العتيقة وللوقوف على وضعية القطاع، كما قلت قمت بزيارة حيث أسديت تعليمات بغرض رفع وتيرة إنجاز المشاريع مع مراعاة الطابع المعماري الذي تختص به المدية وهو طابع جزائري أصيل وللاستغلال الأمثل للمرافق الثقافية على غرار المتحف العمومي الوطني للفنون التقليدية الشعبية وتفعيل ورشات دار الثقافة وفضاءات المكتبات المتاحة.

تلكم هي سيدي الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة بعض المعلومات التي أردت إفادتكم بها سواء فيما يتعلق بالمسرح المزمع إنجازه أو ما تعلق بقطاع الثقافة بولاية المدية شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الثقافة؛ تفضل السيد علي جرباع بتناول الكلمة.

السيد علي جرباع: نشكر السيد الوزير على الرد الوافي، إن بعث مشروع المسرح الجهوي بهذه الولاية بعد رفع التجميد عنه والذي تأخر قرابة ربع قرن سيمكننا من احتواء مواهب أبنائنا ومن بناء جيل راق مثقف متشبع بالوطنية وبالروح الثقافية التي تضمن تطوير الفن المسرحي، معالي الوزير المدية تحتاج الرعاية والاهتمام بهذا الشأن لتحصينه من الآفات التي طالت مجتمعات عدة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا.

استمع السيد وزير الثقافة إلى هذه الرغبة وأظن أنه في رده كان واضحا بموضوع التكفل بمشاريع الولاية الثقافية.

بالسيد علي جرباع والسيد وزير الثقافة نكون قد اختتمنا جلستنا الخاصة بالأسئلة الشفوية واستمعنا إلى مختلف ردود السيدة والسادة وزراء الحكومة؛ في بداية الجلسة كنت تكلمت وقلت بأننا دخلنا مرحلة جديدة في إطار تطبيق نظامنا الداخلي، بودي في نهاية هذه الجلسة أن أكرر ما قلته وأنني كنت متسامحا في تطبيق القانون أما مستقبلا فسوف يتم الامتثال إلى مضمون القانون في مجال الوقت وفي مجال الأسئلة الشفوية وحصرها في سؤال واحد وكافة الترتيبات المتعلقة بسير عمل المجلس في إطار نظامه الداخلي.

شكرا للزملاء والزميلات، شكرا للسادة أعضاء الحكومة إلى لقاء آخر في إطار برمجة أشغالنا لهذه الدورة، شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الخامسة

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 22 ربيع الأول 1439
الموافق 10 ديسمبر 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587